مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٧٢

الجمعة، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكو
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1610639 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: أشكركم، سيدي الرئيس، على اعطائي هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في اليمن. وتأتي هذه الإحاطة عشية انعقاد الجولة القادمة من محادثات السلام في الكويت، التي آمل أن تتمكن الأطراف خلالها من التوصل إلى طريق واضح لإنهاء العنف في البلد.

بعد أشهر من المفاوضات المتواصلة، تلقيت في ٩ نيسان/أبريل رسائل من الحكومة اليمنية، وكذلك من أنصار الله ومن المؤتمر الشعبي العام، وقد عبروا جميعا عن التزامهم بوقف كامل وشامل للأعمال القتالية في مختلف أنحاء البلد. بدأ تطبيق وقف الأعمال القتالية في منتصف ليل ١٠ نيسان/أبريل، ونأمل أن يؤمن بيئة مؤهلة للمناقشات وفرصة للتوسع أكثر في المساعدات الإنسانية، بغية منح بصيص أمل لليمنيين التواقين إلى السلم والسلام.

إن لجنة التنسيق والتهدئة التي تم تأسيسها خلال محادثات السلام التي عقدت في سويسرا تراقب التزام الأطراف وتجنب الخروقات والتصعيد العسكري. وأنا أحيي جهود الأطراف للتجاوب مع عمل اللجنة وأشكر الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وهولندا، وتركيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على الدورات التدريبية التي خضع لها أعضاء اللجنة ودعمهم لعملياتها.

لقد حظى الاتفاق على وقف الأعمال القتالية بدعم وطني داخلي كبير. وقد عينت كل من الحكومة اليمنية وأنصار الله لجانا عسكرية محلية في المحافظات التي هي قيد النزاع للعمل مع لجنة التنسيق والتهدئة وضمان الالتزام. ولقد أشرفت المملكة العربية السعودية، مشكورة، على التوقيع كوسيط مراقب بطلب من الطرفين.

شهدت الأيام الأولى من وقف الأعمال القتالية تحسنا ملحوظا خاصة مع تراجع مستوى العنف في معظم أنحاء البلد. ولم يخلو الوضع من أعداد مقلقة من الخروقات خاصة في الجوف وعمران ومأرب وتعز. إن القتال في تعز لا يزال يستهدف المدنيين، وأخشى أن يؤثر استمرار دوامة العنف على مسار السلام. وللأسف، لم تتمكن حتى الآن معظم اللجان المحلية من مباشرة عملها، لكننا نأمل أن تكون أكثر فعالية خلال الأيام القادمة. إلا أن ما يعزز الأمل لدى، سيدي الرئيس، هو ما جرى في الأيام القيلة الماضية. وهنا أغتنم الفرصة لأحيي جهود المملكة العربية السعودية وأنصار الله للتمكن من إيجاد حل للنزاعات الحدودية. وقد أكد الطرفان أن هذه الاتفاقات تدعم الحل الشامل وتمهد لوقف شامل للأعمال القتالية.

إن المملكة العربية السعودية قد دعمت توقيع كل من الحكومة اليمنية والحوثيين على اتفاق يدعم وقف الأعمال

القتالية وعمل لجنة التنسيق والتهدئة وعمل اللجان المحلية، كما أنه يعزز من موقف الأمم المتحدة. وقد أذن الطرفان بدور المملكة العربية السعودية، وهو ما يشكل تقدما ملحوظا.

إن الوضع الإنساني في اليمن يزداد سوءا وتزداد معه معاناة اليمنيين. إن التزام الأطراف بوقف الأعمال القتالية يشمل التزامها بالقانون الدولي الإنساني الذي يضمن التنقل الآمن وغير المشروط للعاملين في الحقل الإنساني. وأنا أحث الأطراف على تسهيل عمل المنظمات والمشاريع الإنسانية لتوصيل المساعدات إلى كل أنحاء البلد. ولا شك أن العاملين في الحقل الإنساني سوف يبذلون أقصى جهودهم في هذه المرحلة لإيصال المساعدات إلى المنكوبين، خاصة في المناطق المتضررة التي كان يصعب الوصول إليها. وسوف تطلعكم بعد قليل، زميلتي، الأمينة العامة المساعدة كيونغ - وا كانغ، على المزيد في هذا السياق.

ولا شك أن التدهور الاقتصادي السريع يزيد من تدهور الوضع الإنساني في البلد. ومن أجل مساعدة اليمن على الحفاظ على استقراره الاقتصادي خلال الأزمة، فقد واصلت العمل في الآونة الأخيرة من أجل التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تحفظ مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون، مثل البنك المركزي. إن العمل على إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، كصندوق الضمان الاجتماعي، الذي يقدم مساعدات نقدية إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة، سوف يجنب تفكك النسيج الاجتماعي وتفاقم الفقر وسيساعد اليمن على استعادة حيويته الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية بعد التوصل إلى اتفاق لتخطي الأزمة الحالية.

وعلى الصعيد الأمني، فإن اليمن يواجه حربا عنيفة، من جهة، ومخاطر إرهابية، من جهة أخرى. فالعمليات الإرهابية طبعت يوميات اليمنيين في معظم أنحاء البلد. وفي زيارتي الأخيرة إلى بروكسل، التي تعرضت مؤرخا إلى عمل إرهابي مروع في ٢٢ آذار/مارس، تطرقت إلى مخاطر غياب الدولة الذي يستغله الإرهابيون حتى يتمكنوا من القيام بأعمال تهدد أمن اليمن والعالم. وسوف يساعد وقف الأعمال القتالية على تهيئة بيئة مؤهلة تحد من انتشار التطرف والعنف، لكن لا شك أن الحل الكامل لهذه المشكلة يتضمن إجراءات إضافية طويلة الأمد.

وفي هذا الصدد، نحيي ما حصل صباح اليوم، إذ تمكنت الحكومة اليمنية، بدعم من دول التحالف، من استرداد مدينة الحوطة، عاصمة محافظة لحج، بعد أن احتلتها القاعدة منذ الصيف الماضي.

طوال الأشهر الأخيرة، عملنا فريقي وأنا، على إجراء مناقشات معمقة ومطولة مع القادة والسياسيين اليمنيين، بالإضافة إلى شركاء إقليميين ودوليين، لتحديد مسار بناء يدعم محادثات الكويت. فقد التقيت مع الرئيس عبد ربه منصور هادي أربع مرات، وأشكره على دعمه المستمر لمهمتي. كما أجريت لقاءات مكثفة مع مسؤولين يمنيين في الرياض. وقد زرت صنعاء أكثر من مرة، وقابلت وفدا من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام؛ كما أجريت لقاءات مطولة مع صاحب السمو الملكي ولي ولي عهد المملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان آل سعود؛ ومعالي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبد اللطيف الزياني، بالإضافة إلى وزراء خارجية الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والأردن؛ ونائب وزير خارجية روسيا. كما التقيت مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني. كما تلقيت اتصالات هاتفية من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة، وقد دعم الجميع وقف الأعمال القتالية وأعربوا عن تأييدهم الكامل لمسار السلام الذي تقوده الأمم المتحدة. إن نجاح الجولة المقبلة من المحادثات يتطلب موقفا موحدا وجهودا إقليمية ودولية داعمة.

سنتوجه بعد ساعات قليلة، إن شاء الله، إلى الكويت لإدارة المرحلة القادمة من محادثات السلام اليمنية. وهنا أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى حكومة دولة الكويت، التي أبدت كل التعاون لاستضافة المحادثات والعمل على إنجاحها. كما أود أن أقدم خالص الشكر إلى سلطنة عمان على كل ما تقدمه من دعم سياسي ولوجستي لتسهيل مهام الأمم المتحدة في المنطقة. إن المحادثات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء الصراع واستئناف حوار وطني جامع وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وسوف ترتكز المحادثات على إطار يمهد العودة إلى انتقال سلمي ومنظم بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وسوف أطلب من المشاركين وضع خطة عملية لكل من النقاط التي سوف ننطلق منها، وهي، الاتفاق على إجراءات أمنية انتقالية، انسحاب الميليشيات والمجموعات المسلحة؛ تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى الدولة؛ إعادة مؤسسات الدولة واستئناف حوار سياسي جامع؛ وإنشاء لجنة خاصة للسجناء والمعتقلين. هذه البنود المنبثقة عن قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) تبني على ما تمت مناقشته والاتفاق عليه مبدئيا في بييل، سويسرا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. إن خطة العمل المطروحة تشكل هيكلية صلبة لاتفاق سياسي جديد سوف يساعد اليمن واليمنيين على الاستقرار والعيش في سلام. إن التوصل إلى حل عملي وإيجابي يتطلب تنازلات من مختلف الأطراف، وسوف يعكس مدى التزامها وسعيها إلى التوصل إلى اتفاق. وأدعو الأطراف إلى الحضور إلى جلسات المحادثات بحسن نية ومرونة من أجل التوصل إلى حل سياسي ومخرج نهائي من الأزمة الحالية. إن طريق السلام قد يكون شائكا، لكنه سالك وممكن وعلى الفشل أن يكون خارج المعادلة.

اليمن اليوم عند مفترق طرق. وأحدها يوصل اليمن إلى السلام، وغيره يقود البلد إلى هوة أمنية وإنسانية من الضروري الابتعاد عنها. آمل أن يستمر دعم هذا المجلس الموقر لليمن ولمشروع السلام في الأسابيع الحاسمة المقبلة، خلال المحادثات وبعدها. هذا الدعم سوف يمكن اليمن من التوصل إلى وقف كامل وشامل لإطلاق النار والعودة إلى مسار سلمي يضمن استقرار البلد. اسمحوا لي أن أشكر هذا المجلس الموقر على ثقته ودعمه وعلى حرصه على أن تحترم حقوق اليمن واليمنيين في العيش بسلام وأمن واستقرار.

أخيرا، أطلب من الجميع التمعن في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة. نحن الآن أقرب إلى السلام من أي وقت مضى.

هل سوف تتمكن الأطراف من اغتنام الفرصة وإجراء محادثات شفافة وبناءة؟ هل ستتقبل الفروقات وتتفق على تخطي العراقيل؟ هل ستتمكن من التخلي عن المواقف العدائية، بما أنها على مسافة قريبة من السلام؟ هذا ما نطلبه منها وما سوف تكشفه الأيام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية عن آخر تطورات الحالة الإنسانية في اليمن باسم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين.

إننا نرحب بوقف الأعمال العدائية، وهي فترة راحة طال انتظارها في وقت من المعاناة المروعة والصدمات في اليمن. قتل أكثر من ٦ ٤٠٠ شخص وأصيب أكثر من ٣٠ ٥٠٠ شخص. وقد زاد التشرد، إذ أرغم حوالي ٢,٨ مليون شخص على ترك ديارهم. ودمرت سبل كسب العيش. هناك ١٤,١ مليون شخص الآن بحاجة إلى المساعدة للحصول على الرعاية الصحية المناسبة نتيجة سنة من الصراع المحتدم. إن نقص

اللوازم والأدوية والكهرباء والوقود للمولدات الكهربائية، والموظفين أو المعدات تسبب في تدني مستوى الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلد. هناك محافظات بأكملها غارقة في عنف لا هوادة فيه. فعلى سبيل المثال، في محافظة تعز، أسفر احتدام القتال في مدينة تعز وحولها منذ منتصف شهر آذار/مارس عن مقتل وجرح العشرات وعرقل بشدة أعمال الإغاثة.

وتضرر الأطفال بصفة خاصة، إنهم من بين أكثر الفئات ضعفا في أي مجتمع لكنهم أشد ضعفا في اليمن. وحتى ١٠ نيسان/أبريل، عندما بدأ نفاذ وقف الأعمال العدائية، كان ما متوسطه ستة أطفال قتلوا أو شوهوا في الأعمال القتالية كل يوم منذ آذار/مارس من العام الماضي. الآثار الجانبية للحرب والإهمال يقتلان أيضا. وتقدر اليونيسيف أن حوالي ١٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة قد لقوا حتفهم في العام الماضي بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، وهذا بالإضافة إلى ٤٠ ٠٠٠ طفل يموتون في اليمن قبل بلوغ سن الخامسة.

ولا يمكننا تجاهل واقع البؤس الذي تواجهه المرأة في اليمن اليوم، وهي أزمة تسجلها بالكاد شاشة رادار العالم. لا يحصل ما يزيد على نصف مليون إمرأة حبلى على الرعاية الصحية التي من شأنها أن تكفل ولادات مأمونة، وعلى الرغم من نقص الإبلاغ المشهور في اليمن، فإن عدد الحالات المسجلة للعنف القائم على أساس نوع الجنس يتزايد بإطراد. وفي الوقت الذي يتزايد فيه العبء على كاهل المرأة اليمنية، إذ أن المرأة هي العائل الأساسي لما يقرب من ثلث جميع الأسر المشردة في جميع أنحاء البلد، فقد أغلقت أكثر من ٤٠ في المائة من الأعمال التجارية التي تديرها النساء أبوابها في السنة الماضية.

وهذا يرسم صورة قاتمة جدا، لكن هناك ما يدعو للتفاؤل الحذر جدا. يجلب وقف الأعمال القتالية الهدوء إلى مناطق عديدة من البلد، ويقلل من العنف المعوق الذي دمر المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء للإعداد لتعزيز العمليات حيثما أمكن تحسبا لوقف الأعمال القتالية، بدأت المنظمات الإنسانية الاستجابة في المناطق التي كان يصعب الوصول إليها في السابق. فعلى سبيل المثال، في صعدة، تمكنت اليونيسيف من استئناف إعادة تأهيل مرفق للمياه في مقاطعة كتاف تخدم ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص، والتي أصيبت بأضرار في الضربات الجوية. ونتيجة للهدوء، أصبح الآباء في المحافظة أيضا أكثر استعدادا لإرسال أطفالهم إلى المدارس مرة أخرى، ويجري بذل الجهود لإعادة فتح حوالي ١٠٠ مدرسة. وخلافا لما كان عليه الحال في الجهود السابقة في صعدة، أتاح الهدوء لأفرقة التحصين الطواف على المنازل، وزيادة عدد الأطفال الذين يجري الوصول إليهم.

وفي مدينة تعز، وهي من أشد المدن تضررا جراء الأعمال القتالية، جرى نشر ثلاثة أفرقة صحية وتغذوية متنقلة، بما في ذلك المقاطعات، وسيقوم الشركاء بإيصال اللوازم الطبية إلى أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص. ويتلقى الآن حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ شخص المساعدة الغذائية في محافظات الجوف والضالع وتعز. ومع استمرار توطيد وقف الأعمال العدائية سيواصل المجتمع الإنساني بالمثل زيادة المساعدة على أرض الواقع في معظم المناطق المتضررة.

وفي الوقت نفسه، تواصل وكالات الأمم المتحدة والشركاء تكثيف جهود الإغاثة الجارية في جميع أنحاء البلد. وفي تزامن مع بداية وقف الأعمال القتالية، كلل بالنجاح إطلاق حملة للتحصين ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء البلد تستهدف حوالي ٥ ملايين طفل بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وشمل هذا الجهد الاستثنائي أكثر من ١٩ ٠٠٠ فريق تحصين متنقل يضم أكثر من ٤٦ ٠٠٠ من الأخصائيين الصحيين وجرى استئجار نحو ٥ ٠٠٠ لتسهيل الرصد في جميع المحافظات. ويحصل حوالي ٣,٥ مليون شخص

على مساعدات غذائية كل شهر من برنامج الأغذية العالمي. وفي هذه السنة حتى الآن، جرى الوصول بالتدخلات الصحية إلى حوالي ٢,٢ مليون شخص في ٢٢ محافظة من خلال شراء الأدوية وتوفير مجموعات لوازم الصدمات والتحصين والحفاظ على نظام متواصل لإدارة سلسلة الإمدادات. وجرى الوصول إلى حوالي ٢,٣ مليون شخص ببرامج للمياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ، وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا الشهر مركزي إيواء في اليمن حيث تحصل الناجيات من العنف الجنساني على الخدمات القانونية والنفسية الاجتماعية والصحية.

ويجري الوصول إلى ملايين المدنيين الأبرياء، على جانبي الصراع، ويجري إنقاذ الأرواح. لكن هذا لا يكاد يكفي. لا بد من صمود وقف الأعمال العدائية.

وعلى الرغم من هذه الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية، لا تزال عمليات حيوية تواجه عقبات بيروقراطية متنوعة، أساسا من جانب السلطات في الميدان. وكثيرا ما يتم إلغاء البعثات بسبب عدم منح التصاريح. والتدخل في اختيار الشركاء المنفذين أمرا شائعا. ولم يحرز أي تقدم في التفاوض بشأن بدء عملية تقييم للأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ على الصعيد الوطني، التي اعترضتها عقبات لمدة سبعة أشهر الآن، ولا تزال هناك قوائم طويلة من الإمدادات الإنسانية الحاسمة الأهمية في المستودعات أو في الموانئ تنتظر الحصول على تصاريح من السلطات. وتشمل هذه الإمدادات المركبات المدرعة التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب ما يقرب من ١٠٠ من الخوذ والسترات الواقية اللازمة لموظفي الأمم المتحدة لتوسيع نطاق عملهم بأمان، ولا سيما في البعثات خارج صنعاء.

ويلزم أيضا إحراز تقدم صوب تبسيط الآلية الحالية لتفادي التضارب مع التحالف. ولكي يجري توسيع نطاق العمليات على نحو مفيد أثناء وقف العمليات القتالية وبعده، ولكي يستمر وصول جهود الإغاثة الإنسانية الحالية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، لا بد من إزالة هذه العوائق على الفور.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن شروط وقف الأعمال القتالية لا تشمل وقف الأعمال القتالية فحسب، بل والتزام الأطراف بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وأذكر جميع الأطراف بأن هذا التيسير التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي حين أن الضربات الجوية والصواريخ والقتال البري يقتل المدنيين بشكل عشوائي، فإن هذه العقبات الإدارية أقل تدميرا من الناحية الاسمية فقط، لأنها تسهم إسهاما مباشرا في الجوع والمرض والحرمان والموت.

وتتأثر العمليات من الناحية المالية أيضا. والآن ونحن في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن تعاني من نقص حاد في التمويل، مع تمويل ١٦ في المائة فقط. حتى الآن، تم استلام مبلغ ٢٩٦ مليون دولار مقابل مبلغ ١,٨ بليون دولار المطلوب. ولكي تتمكن الوكالات الإنسانية، هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، من مواصلة عملها، مطلوب المزيد من التمويل الآن. ونظرا لأنه من المهم للغاية أن تصل هذه المساعدات إلى كل المحتاجين في جميع أنحاء البلد بحياد، فمن المهم تقديم التمويل من خلال خطة الاستجابة الإنسانية التي صدرت مطلع هذا العام.

لقد انخفضت الواردات التجارية بشكل ملحوظ، ولا سيما خلال الشهرين الماضيين، وذلك أساسا بسبب التأخيرات في عملية منح التصاريح من جانب التحالف، خاصة للسفن التي تحاول الوصول إلى ميناء الحديدة. للتأخير في تسليم السلع التجارية إلى اليمن عواقب إنسانية مباشرة. تقييد تدفق الأغذية والوقود والإمدادات الطبية إلى البلد يعني أن المتاح للاستهلاك المدني سيكون أقل وأن ما سيجري تسلميه سيكون متاحا بأسعار مرتفعة.

على سبيل المثال، في شباط/فبراير، لم يجر تسليم سوى ١٥ في المائة من احتياجات الوقود الشهرية، بينما انخفضت واردات الأغذية بمقدار الربع. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار ويواجه المدنيون مشقة أكبر.

واجتمعت اللجنة التوجيهية لآلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة للمرة الأولى في ١١ نيسان/أبريل، ثم ستعقد اجتماعا ثانيا في ١٨ نيسان/أبريل. وخلال الـ ١٢ ساعة الماضية، أكد ممثل حكومة اليمن في اللجنة التوجيهية للأمم المتحدة أن حكومة اليمن قد وافقت على أن يكون مقر المكتب الرئيسي للآلية في جيبوتي. ومن الملح الآن أن تكون الآلية، خلال الاجتماع القادم، تعمل بشكل كامل بوصفها آلية وحيدة للتصريح بدخول السفن التجارية إلى اليمن. سيكون للمزيد من التأخير عواقب بعيدة الأثر، مما يزيد الاحتياجات الإنسانية الماسة بالفعل.

وعلى الرغم من المأساة الإنسانية الشديدة التي يتسم بها الوضع في اليمن اليوم، لا يزال يحدونا الأمل في أن يختار طرفا الصراع الطريق الوحيد إلى الحل، وهو التفاوض والحوار خلال الأسابيع القادمة، مهما قد يبدو هذا المسار صعبا. لا يوجد حل عسكري. وسنواصل تقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، لكن ما هو مطلوب في المقام الأول في اليمن هو السلام — السلام لكي يعود قرابة ثلاثة ملايين ونصف المليون طفل، الجيل القادم، إلى المدارس؛ ولكي يعود المشردون إلى ديارهم؛ ومن أجل استعادة سبل العيش ومن أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية للخدمات الاجتماعية والمواقع التراثية والمجتمعات المحلية.

بالنسبة لشعب اليمن، فإن السلام ليس شيئا مجردا؛ إنه أمر حيوي الأهمية لبقائه على قيد الحياة. وأدعو الطرفين إلى مضاعفة التزامهما بالتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للصراع، وندعو جميع الدول الأعضاء والمجلس إلى مواصلة دعم هذه الجهود الحقيقية. وفي الوقت نفسه، وإذ تتطور العملية، لا يمكننا ببساطة الترقب والأمل. ويلزم اتخاذ إجراءات. يجب على طرفي النزاع إدراك مسؤوليتهما عن حماية المدنيين في اليمن وتيسير إيصال المعونة المحايدة دون عوائق إلى المحتاجين. وبالمثل، يجب تحسين إدارة إيصال السلع التجارية إلى البلد من خلال عملية آلية التحقق والتفتيش لتخفيف حدة ضغوط الأسعار وتوافر السلع على الضروريات اليومية. بناء الحواجز حول الشعب اليمن – من خلال القيود المفروضة على الوصول والتأخر في إيصال المساعدات أو رفض منح تأشيرات الدخول للعاملين في المجال الإنساني – ليس في مصلحة السلام أو مصلحة الشعب اليمني. سوف تؤدي إلى إطالة معاناة المحتاجين ودفع المزيد والمزيد من المجتمعات المحلية إلى مخاطر حقيقية تهدد الحياة. يشكل وقف الأعمال العدائية فرصة حاسمة الأهمية للعمل، سواء بالنسبة لطرفي الصراع للنظر في إحلال السلام وبالنسبة للمدنيين المحاصرين وسط الصراع لتلقي المعونة التي تشتد الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): سعادة السفير ليو جياي، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية الصديقة لدى الأمم المتحدة، الرئيس الدوري لمجلس الأمن، سعادة السيد اسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، سعادة السيدة كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أعضاء مجلس الأمن، أود في البداية، أن أخصكم جميعا أعضاء المجلس الموقر بالشكر والعرفان على جهودكم المتواصلة واهتمامكم بالشأن اليمني، وذلك من خلال متابعتكم الحثيثة لمسار السلام في بلدي، اليمن. وأتوجه أيضا بالشكر الجزيل

إلى معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يولي الأزمة اليمنية جل اهتمامه من خلال مبعوثه الخاص إلى اليمن، السيد اسماعيل ولد شيخ أحمد، والفريق العامل معه.

والذين بذلوا ولا يزالون يبذلون في هذه اللحظات جهودا كبيرة من أجل ضمان نجاح المشاورات السياسية في الكويت، وبالتالي التقدم نحو حل للصراع بشكل جذري وإزالة كل مظاهر الانقلاب على الدولة ومؤسساتها الشرعية. لقد دأبت حكومة الجمهورية اليمنية على مد يدها للسلام وعملت بشكل بناء لدعم كافة مساعي الأمم المتحدة للتوصل إلى سلام قابل للاستدامة ينهي كل الإجراءات أحادية الجانب التي أجهضت مسيرة التسوية السياسية، تلك المسيرة التي أشرفت عليها الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١١. ونحن اليوم، نعمل مع فريق الأمم المتحدة لإنجاح المشاورات مع الطرف الانقلابي، والتي من المقرر انعقادها في دولة الكويت الشقيقة خلال الأيام القليلة القادمة، والتي يعتبرها جميع اليمنيين والمراقبين الفرصة الأخيرة للسلام في بلدي، اليمن.

إن عقد المشاورات اليمنية في الكويت يحمل دلالات عميقة، فالكويت جزء فاعل في مجلس التعاون الخليجي، الذي لم يتخل عن اليمن في أحلك الظروف، كما أن الكويت كانت حاضنة لكثير من الحوارات اليمنية/اليمنية خلال مراحل تاريخ الصراع في اليمن ويتطلع شعبنا اليمني الصابر إلى مشاورات الكويت للتوصل إلى سلام قابل للاستدامة وتوافقات تعيد ألق مسيرة التغيير في اليمن في ضوء المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأبرزها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

كما يتطلع شعبنا إلى التسريع في الأعمال الإغاثية والإنسانية والدخول في مرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي فور تجاوز كابوس الانقلاب، الذي أهلك الحرث والنسل وشرد أهلنا ودمر النسيج الاجتماعي في اليمن.

لا يفوتني التأكيد مجددا على دعمنا، في الحكومة اليمنية، لجهود المبعوث الخاص وفريقه. ونهيب بالمجتمع الدولي تقديم كل أشكال الدعم لجهود السيد ولد شيخ أحمد ومكتبه، باعتبار أن المسار الذي تقوده الأمم المتحدة هو المسار الوحيد الذي ندعمه لوضوح أجندته ومرجعياته التي رسمناها معا والتي تتمثل في المبادرة الخليجية؛ ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛ وبقية القرارات الأممية ذات الصلة، والتي لخصتها أجندة مشاورات بييل، سويسرا، بموافقة الطرفين الحكومي والانقلابي.

اليوم، وبعد مرور خمسة أيام من بدء وقف الأعمال العدائية، لا تزال لجنة التنسيق والتهدئة التي باشرت أعمالها في الكويت منذ ٣ نيسان/أبريل، تتلقى عشرات البلاغات حول استمرار الميليشيات الحوثية وأتباع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح في اعتداءاتها على مدينة تعز، ومحاولاتها المستميتة لتركيع أهلها واستهداف المدنيين والمدن المأهولة بالسكان والمناطق السكنية بصواريخ الكاتيوشا والمدفعية. فمنطقة الوازعية، في تعز، تشهد على همجية ميليشيات الموت الانقلابية. إن استمرار الانقلابيين في محاولاتهم العبثية لفتح جبهات جديدة، يؤكد جليا للمجتمع الدولي أنهم يرفضون الانتقال إلى مربع السلام ويعتقدون أن تمسكهم بالعنف قد يحقق لهم بعض المكاسب الواهية على طاولة المفاوضات.

والحال ذاته في صنعاء، عاصمة اليمن الحبيبة، التي حولتها الميليشيات الانقلابية إلى سجن كبير. حيث يتعرض هناك الآلاف من أبناء شعبنا من السياسيين والعسكريين والمثقفين والصحفيين والناشطين إلى كل صنوف التعذيب الجسدي والنفسي. كنا نتوقع من الحوثيين وصالح أن يظهروا حسن النوايا قبل الذهاب إلى جولة الكويت، بأن يفرجوا عن المعتقلين. إن هذا الكابوس الذي يؤرق حياتنا يدفعنا لنقول من هنا، باسم الشعب اليمني الصابر على البأساء، أما آن للحوثيين وأتباع الرئيس المخلوع

على عبد الله صالح أن يجنحوا للسلم وأن يوقفوا حمام الدم حفاظا على النسل والحرث في بلدي، اليمن.

إننا ونحن نتوجه إلى الكويت، نتطلع إلى إحلال السلام في اليمن واستعادة الدولة من قبضة الميليشيات عبر طاولة المفاوضات، فلا يمكن لأي مجتمع حي تواق لبناء دولة اتحادية يسود فيها النظام والقانون والعدل والمساواة أن يقبل بوجود دولة في داخل الدولة وميليشيا تمتلك الأسلحة في اليمن.

ونهيب بمجلس الأمن والأمم المتحدة شجب استمرار إيران وأذرعها الإرهابية في المنطقة في مواصلة التدخل في الشؤون اليمنية وزعزعة الاستقرار والأمن الإقليمي. إن تدخلات إيران والتي لا تحتاج إلى تحقيق فهي جلية من خلال تصريحات كبار القادة الإيرانيين، وتشجيعها لأعمال العنف من خلال إرسال شحنات الأسلحة إلى المتمردين الحوثيين – وعلي عبد الله صالح. وآخرها ثلاث شحنات أسلحة في ٢٧ شباط/فبراير و ٢٠ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦، وآخرها تلك التي أبلغت عنها السلطات الأمريكية تحمل أسلحة كلاشينكوف وقذائف قنابل صاروخية ورشاشات وآر بي جي ومعدات أخرى للقتل تسعى إلى إطالة الصراع ونشر الفوضى في اليمن والمنطقة، في خرق فاضح لبند حظر الأسلحة بموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وليس بخاف على أحد العلاقة الخاصة بين ميليشيات الحوثي وصالح، والتي تحقق فيها لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن، والشبكات الإرهابية لتنظيمي القاعدة وداعش، وصفقات بيع النفط وتهريب الأسلحة.

ونحن في الحكومة اليمنية نهيب بالمجتمع الدولي تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، وتحديدا في ملفي المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب. وهما ملفان يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مباشرة تجاههما، لأن الإخفاق في التعامل معهما يؤدي إلى توفير موارد هائلة تحرك الأعمال الإرهابية في جميع مناطق العالم.

كما لايسعني أن أختتم كلمتي دون الإشارة إلى موضوع في صلب مهام الأمم المتحدة، ألا وهو تجنيد الميليشيات الحوثية للأطفال ودفعهم للموت وقودا لحربهم الظالمة ضد شعبنا اليمني. ولا يزال تحالف ميليشيات الموت من أتباع الحوثيين والرئيس المخلوع يواصل تجنيد الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرته، مما يشكل عدوانا على الطفولة والأجيال المقبلة في اليمن.

وقبل أن أختتم كلمتي هذه، أكرر الشكر لكم مثمنا جهودكم المخلصة التي لن ينساها أصدقاؤكم في اليمن والتي ستكتب بحروف من نور في صفحات التاريخ اليمني.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.